قراءة في أثر البرجوازية على الثورة الفرنسية ١٧٨٩-١٧٩٩

م.د. حسنين عبد الكاظم عجه الشمري
جامعة واسط / كلية التربية

استرسلت ا مصادر العربية في الإشادة بالثورة الفرنسية إلى درجة إظهارها في قالب من كمالٍ لامتناه، بدءاً بمنطلقاتها الفكرية التي عدتها ثماراً لنظريات إنسانية غاية في المثالية بالشكل الذي أطر مرتكزاتها الفكرية تماماً ووشحها بوشاح إنساني لا غبار عليه يلقي في روع المتلقي أنها في إرهاصاتها الإنسانية تمتعت ببعد روحي قارب إرهاصات الرسالات السماوي ، لاسيما فيما يتعلق بالاهتمام بإعادة هيكلة المجتمع الإنساني بما يضمن حقوق أفراده ، يحقق سعا ته ، بل أن الثورة في عالميتها وسمو ا مبادئ التي نادت بتطبيقها في شتى ا مجتمعات تسامت على التمايزات الدينية والقومية والحضارية وسواها في نظرتها للإنسان، وأن دوافِ ها تعود لما عاناه المجتمع الفرنسي من ظلم وإهمال في شتى الجوانب في ظل نظام ملكي إقطاعي كهنوتي دأب على مصادرة حقوق الإنسان، وهيأ وضعاً اقتصادي اً وسياسياً واجتماء اً ضاِ طاً على السواد الأعظم من الشعب وادَ حالة كبت شديد انتهت إلى رد فعل تناسب طردياً مع الظلم السابق فجاء عنيفاً شاملاً ومدمر .

وأكملت ا مصادر وصف الثورة ونتائجها بما البسها رداءً إنسانياً خالصاً تناغم فيه كل شيء حتى أضحت الثورة علامة فارقة في التاريخ الإنسـ ني وفاصلاً لما سبقها وتلاها من أحداث، متناسية المجازر التي كانت صنواً لها، والسلبيات التي تداخلت معها . لكن القراءة العلمية المتأنية لهذه الثورة ا تواءم والصورة السابقة، وهذا طبيعي فوراء الثورة قوى لها أهداف ومصالح، خاضعة لتجاذبات وضغوطات، متأثرة بطموحات أضفت على الثورة طابعها البشري، سالخة إياها من وصفها الملائكي السابق . بيد أن ما ذكرناه لا يغمط الثورة حقها بل يخضعها لتقييم تاريخي ويؤطرها بمنهج علمي في حيادية وصدق وتقييم موضوعي يضع النقاط على حروف الثورة الفرنسية، كي تتكامل الحقيقة التاريخية عنها في أطار يظهر

الايجابيات والسلبيات التي شابتها كحال سواها من الانجازات البشرية، وإن كان لا بد لنا خدمة للحقيقة التاريخية الإقرار بفضلها على المجتمع الإنساني ككل .

دوافع الثورة:

لو تفحصنا بروية أسباب الثورة التي أسهبت المصادر في سرد تفاصيلها لوجدنا أن أكثرها لم تكن محسوسة لغالبية الشعب الفرنسي من طبقتي الفلاحين وصغار الكسبة مهيضتا الجناح التي كانت غاياتهما لا تتعدى سد الرمق ، ولم تمتلكا القدرة ولا الدراية التي تؤهلهما لفهم تلك الدوافع كي تتفاعلا معها، فيما عدا العوامل الاقتصادية التي تلظتا بشظاها ، والتي استغلا ها الطبقة البرجوازية التي كانت الروح المسيرة للثورة، المتحكمة في صياغتها من الإلف إلى الياء، خدمةً لأهدافها الذاتية .

وحقيقة العامل الاقتصادي عموماً تمحورت حول النظام المالي الفرنسي الذي وقف على طرفي نقيض مع مصالح الطبقات المسحوقة من الشعب الفرنسي المحرومة من الامتيازات المالية والطبقية ، المبتلاة بضرائب البلاط على اختلافها: وفروض الكنيسة التي استغلت تديّن هذه الطبقات فأرهقتها بعشور (Tithe) وتبرعات جمعتها بلا هوادة دون أدنى التفات لمعاناة هذه الطبقة التي عايشت مجاعات رهيبة وفقر مدقع ، زاد من وطأتهما وقوعها فريسة سهلة للرأسمالية الفرنسية الصاعدة البرجوازيه) المهيمنة على الاقتصاد الفرنسي ، ومن ثم فإن الاستغلال الاقتصادي الذي ادّعت البرجوازية إنهاكه للفئات المسحوقة من الشعب الفرنسي كانت من القوى المسؤولة عنه، بل والمستفيد الأكبر منه . فالعامل الاقتص ادي والحال هذا كان عاملاً موطداً لمكانة البرجوازية، ووسيلة لإضفاء مكانة سياسية تتوافق مع نفوذها الاقتصادي، لأنها كانت تشكو من عدم تسلمها المناصب السياسية، بما يتلاءم مع قوتها الاقتصادية، لكن إدراكها معاناة الفئات المسحوقة التي لا تتمتع بأية امتيازات، والتي لا تملك شيئاً، دفع البرجوازية إلى استثمار تلك المعاناة التي بلغت حدها الأقصى للمباشرة في توطيد مكانتها في المجتمع الفرنسي ، وإتباع سياسة الحرية الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن هذه المبادئ كانت تعبيراً عن مصالح الطبقة الوسطى الفرنسية البرجوازية العليا] في المقام الأول .

لكن الطبقة البرجوازية أرادت الاستئثار بفوائد ذلك النظام والتحرر من مساوئه، فأطلت برأسها لتدّعي أنها نُصرةً لشعبها تقف بالضد منه، لاسيما فيما يتعلق بنظام الضرائب وهو بيت القصيد [١١]، فالبرجوازية لم تعاني اقتصادياً إلا من هذه الضرائب التي وجد تها غير عادلة كونها لم تفرض على النبلاء ورجال الدين [١٢]، لكنها لم تمتلك القدرة ولا الشرعية التي تؤهلها لأداء هذا النشاط دون استحضار عمقها الفرنسي المتمثل بالجماهير الغفيرة سهلة الانقياد لشعاراتها البراقة ونظرياتها الفكرية التي أخذت بلب تلك الطبقة، فكانت الـ رجوازية والحال هذا العقل المدبر، والجماهير كدأبها اليد الضاربة والحطب المتوقد لتطلعات البرجوازيين [١٣].

أما النسيج الاجتماعي الفرنسي المستند إلى أسس طبقية متوارثة عن العصور الوسطى فكان جزءاً من تراث الفرنسيين [١٤]، تحجم كثيراً على يد ملوك فرنسا في ظل تحالف مص لحي مع البرجوازية، حتى غدا النبلاء بلا قوة فعلية فيما عدا الشكليات [١٥]، وكذا الحال بالنسبة لرجال الدين الذين وإن أثروا على حساب الشعب ، لكن قوتهم حجمت كثيراً [١٦]. في حين دارت عامة الشعب في حلقة مفرغة [١٧]، باستثناء البرجوازية التي رغبت في إضفاء امتيازات على نفس ها بما يناظر دورها الحقيقي بسلب ما تبقى من امتيازات الطبقتين النبيلتين [١٨]، ونَفذتْ بأكثر من اختراق إلى مستويات أهلتها للريادة الحقيقية لفرنسا [١٩]، وعليه فأن العامل الاجتماعي كان برجوازياً بامتياز .

واستحضر البرجوازيون وهم الطبقة المستنيرة المثقفة النظريات الـ فكرية، سواء تلك التي تصب في مصلحتهم كمذهب حرية التجارة لأدم سمث Adam Smith ٧٢٣ ١٧٩٠ ، أو سواها من النظريات التي اعتقدوا إنهم يستطيعون بواسطتها تهيئة ظروف أفضل لخدمة طبقتهم [٢٠]، وحتى النظريات التي نادت بحقوق الإنسان وسيادة الشعب كنظرية العقد الاجتماعي لجون لوك John Locke ٦٣٢ - ١٧٠٤ ، والأفكار الدستورية والإنسانية لفولتير F. M. Voltaire ٦٩٤ - ١٧٧٨) والسويسري جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau ٧١٢ - ١٧٧٨) وسيادة القانون لمونتسكيو Montesquieu ٦٨٩ – ١٧٥٥) وسواها، وظفت لخدمة البرجوازية من خلال استثارة العامة بتلك النظريات، وتصوير البرجوازيين حماة للإنسانية المعذبة المتجسدة بمعاناة الفرنسيين [٢١]، ونسج خيوط تحالف استراتيجي ذي عمق أيديولوجي قاعدته بروليتارية وقمته برجوازية [٢٢]، مستند إلى قالب فكري مضاد للتراث الرجعي كصراع لا بد منه لتراث عصرين متناقضين، لكنها عزمت بعد

تحقيق أهدافها على إفراغ تلك النظريات من محتواها فيما عدا شعارات خلابة ليس من ورائها طائل [٣].

والحقيقة أن العامل السياسي الذي تمحور حول سلطة الملك المطلقة، وعُد في جميع المصادر سبباً رئيساً للثورة دليلاً قاطعاً على الهيمنة الفكرية للبرجوازية، التي اذ قدت كون الملك حاكماً بأمره وقانوناً أوحد للبلاد على مدار تاريخ فرنسا الحديث [٤]، لكن ما يضع أكثر من تساؤل حول هذا التفسير أن الطبقة المسحوقة تعايشت مع هذا النظام قروناً فلم تستشعر الخطر تماماً، لاسيما أن محدودية ثقافتها وتطلعاتها وضيق أفق اغلب أفرادها ، وضَ ة دورها في المجتمع نأت بها عن الخوض في هذه المسألة المتعارف عليها في التراث السياسي الفرنسي [٥]، وللتاريخ فإن الوضع السياسي كان ضاغطاً على الشعب من الجميع لا الملك فقط، بل أن البرجوازية بحكم هيمنتها الاقتصادية كانت العنصر الأكثر تهميشاً لسواد الشعب [٦]، فالـ ظام البرجوازي – بوصفه عقيد – كان رأسمالياً استغلالياً طفيلياً يقتات على قدرات الفقراء [٧]، لكن الأقلام التي صاغت حيثيات الثورة الفرنسية كانت معظمها برجوازية وكتبت على هذا الأساس [٨]، مع أنها في أكثر من موضع وقعت في تناقض اجبرها على الكشف ولو جزئياً عن الحقـ قة التي كان واضحاً أن عرابها البرجوازيون، فهم الذين امتلكوا المقومات التي بلورت طموحاتهم نحو تغيير الواقع السياسي بما يتناسب مع مكانتهم ونفوذهم في فرنسـ [٩]، كما أنهم بحكم ثقافتهم الواسعة امتلكوا الوعي والإدراك لحقوقهم وكيفية تحصيلهـ [١٠]، واستحوذوا على الجهـ ز الإداري بصورة شبه كاملة أهلتهم للتأثير على الواقع السياسي الفرنسي، بل والعصف به لإحلال نظام مغاير محلـ [١١].

أما العامل العسكري فلم يقع على عاتق البرجوازيين لأن قطبي الرحى فيه هما النبلاء الـ ن شكلوا ضباط الجيش الفرنسي [١٢]، والطبقة المسحوقة من الفرنسيين الـ ي وقع عليها عبء العمليات القتالية التي لا تكاد تنقطع داخل أوربا وفيما وراء البحار، لتحقيق أجندات العظمة الفارغة التي أرادها النظام الملكي الفرنسي [١٣]، لذا كان الحمل شديد الوطأة على الجند الفرنسيين تناسباً مع المكانة الإقليمية والدولية التي تمتعت بها فرنسا وصفها دولة عظمى استأثرت بالمسرح الأوربي خلال قرون طويلة حتى كادت تكون اللاعب الأبرز فيـ [١٤].

ولإلقاء ضوء ساطع على الحقيقة السابقة تكفينا معرفة أن تلك الحروب التهمت أجيالاً من الفرنسيين [١٥]، ولم توفر لهم مكاسب ملموسة عند النصر الذي صبّ في مصلحة علية

القوم [٢٦]، وإن كلفت الشعب كثيراً في حال الهزيمة، وحملته وطأة ضرائب باهظة، لتمويل مغامرات عسكرية انتقامية بحجة الذود عن كرامة فرنسا، أو بصراحة أكثر الدفاع عن كرامة آل بوربون وامتيازاتهم [٢٧]. في مقابل هذه الصورة القاتمة تطالعنا صورة مغايرة لأوضاع البرجوازيين الذين اس فادوا كثيراً من حروب فرنسا، وحسبك أنهم استأثروا بتجهيز احتياجات الجيش الفرنسي، واحتكروا البضائع المهمة في السوق الفرنسية لتحقيق ذلك، وعولوا كثيراً على ارتفاع الأسعار الناجم عن قلة العرض وكثرة الطلب ، فأثروا على حساب فرنسا، وبتعبير أدق على حساب بسطائه [٢٨]، ر لنا وقفات في هذا الصد .

واستناداً لما سبق يمكن القول أن أسباب الثورة الفرنسية وعواملها ما كانت لتؤتي أكُلها إلا بواسطة البرجوازية بوصفها لولب التغيير، والطبقة المؤهلة لاستثمار ما سبق، وتعبئة طاقاتها وقدراتها وأجنداتها لطي صفحة الماضي، وتدشين أخرى تختلف ج ذرياً عنها، ويوافقنا الدكتور كمال مظهر في ما ذهبنا إليه حين يبين أن البرجوازية : قوة اجتماعية متقدمة مهمة وقعت على عاتقها أعباء تطوير المجتمع، وتحولت إلى القوة القائدة للنضال ضد العلاقات الإقطاعية البالية، فوقفت على رأس الثورات الأوربية العارمة التي وضعت ا لبشرية على أعتاب مرحلة تاريخية جديد [٢٩].

نشوب الثورة وانتصارها:

لو تجاوزنا ما رددته المصادر عن بواكير الثورة الفرنسية، وسبرنا غور منطلقاتها في روية وتجرد، للاحظنا أن القوى التي ألهبت نار الثورة اقتصرت على الطبقة البرجوازية التي كانت حانقة إلى حد كبير على امتيازات النبلاء الزمنيين ر الاكليروسيين [٣٠]، وكيفية اشتعال شرارة الثورة الأولى تجسم لنا بعدها الطبقي الذي تجلى في رغبة الملك وبطانته انتشال فرنسا من أزمتها الاقتصادية الخانقة من خلال جمع مجلس طبقات الأمة [٣١]، التي تناقضت مع رؤى البرجوازيين الذين أدركوا البون الشاسع بين قوتهم المتزايدة واضمحلال نفوذ النبلاء وفقدان مرتكزات قوتهم [٣٢]، فوجد البرجوازيون في الاجتماع الذي التأم في ٥ أيار ١٧٨٩ لمناقشة الأزمة المالية الفرنسية فرصة ثمينة لتغيير التمايز الطبقي لمصلحتهم، من خلال مطالبتهم بإجراء التصويت على أساس العدد لا ا لطبقة التي ستسلبهم إمكانية تغيير واقع تناسب القوى [٣٣] وتعطي لطب ِ المجلس الأخريين إمكانية كبح جماح الطبقة العامة الثالث ، بينما يمنح التقسيم العددي أفضلية للطبقة العامة التي يبلغ عدد أعضائها في المجلس ٦٠٠ من

مجموع ٢٠٠ ، مع الإشارة إلى أن ذوي الأصول البر جوازية العليا هيمنت على المقاعد الـ ٦٠٠ فيما عد ١٠ ذهبت لذوي الأصول المسحوقة[٤] ، ثم تلاحقت الأحداث لتثبت تفوق البرجوازيين الذين تمكنوا من إعادة هيكلة تناسب القوى ضمن واقع جديد تمخض عن الاتفاق على إلغاء مجلس الطبقات في العشرين من حزيران ٧٨٩ ، وتدشين الجمعية الوطنية التي كانت في مجملها خاضعة لقيادات برجوازية[٥] ، وتكاملت حيثيات المعادلة حينما رضخ الملك لهذا القرار في ٢٧ حزيران ٧٨٩ ، وأوعز إلى طبقتي رجال الدين والنبلاء بالانضمام إليه[٦] .

ولم يألُ البرجوازيون جهداً في الاستفادة من إرهاصات الشارع الفرنسي واستثمار التذمر الذي اجتاحه لسوء أوضاعه ليستخدموا الجماهير الغفيرة واندفاعها الغريزي في مهاجمة رموز النظام الملكي بدءاً بمهاجمة سجن الباستيل[٧] شبه الفارغ حينما أوهموهم أنه يعج بالذخائر والأسلحة في ١٤ تموز ١٧٨٩ ، مروراً باقتحام ضياع النبلاء في أنحاء البلاد لإرهابهم وقص أجنحتهم، ليضمن البرجوازيين هيمنة تامة على الجهاز التشريعي وقوى الشعب في إن واحد[٨] . ولإكمال استحواذهم على قنوات السلطة جعل البرجوازيون مقر بلدية باريس مركزاً للسلطة التنفيذية، و نشأوا ذراعاً عسكرياً وقوة ضاربة لهم ممثلة بالحرس الوطني الذي تزعمه المار يز دي لافاييت Lafayette ٧٥٧ ١٨٣٤ ، لحفظ الأمن في العاصمة، وحماية مكتسبات الثورة من القوى الداعمة لسلطة الملا يا[٩] ، والتصدي للقوى الشعبية الراديكالية والبروليتاريا (Proletarius) المتطرفة[١٠] ، التي حرص لافاييت على تطهير صفوف الحرس الوطني منها، واقتصاره عل ى عناصر موالية للبرجوازية العليا[١١] . حينها أدرك الملك لويس السادس عشر Louis XVI ٧٥٤ ١٧٩٣ ٧٧٤ ١٧٩٣) حقيقة اختلال موازين القوى لصالح الثوار، فقرر كسبهم من خلال التظاهر بتأييد إجراءاتهم، فزار باريس في ١٧ تموز ٧٨٩ ، ولبس شارة الثورة[١٢] ، وهو تطور خطير أشر ا ستيلاء البرجوازيين على مقدرات البلاد، ما حدا بالبعض للقول : أن الملك الإقطاعي تحول إلى ملك للبرجوازيين[١٣] .

هنا استحضرت البرجوازية أهدافها ورؤاها كافة للسير قدماً في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بما يقضي على مخلفات العصور الوسطى، وينهي امتي ازات النبلاء ورجال الدين، ويضع البرجوازيين في الصدارة التي تتواءم وأهدافهم، وتنسجم ورؤاهم لبلد رأسمالي يضمن مصالحهم[١٤] ، ونحت في إحداث التغيير المنشود لتنفيذ أجندتها ذات الخطوات

المتسلسلة، بدءاً باحتواء الملكية وحلفائها، مروراً بتغيير المرتكزات السياسية والا قتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع مصالح البرجوازية [١٥]، بالاستناد إلى دعم الجماهير المسحوقة بوصفها وسيلة لتحقيق تلك المصالح، واستحضار معاناة تلك الجماهير من مساوئ العهد السابق وسلبياته، وإشعارها بتوافق شعارات البرجوازيين وبعض تطلعاته [١٦]، مع الحرص على عدم الانجرار وراء التطلعات المتطرفة للجماهير، التي لا تصب في مصلحة البرجوازيين، وتهدد مكتسباتهم، وتمثل خطراً عليهم لا يقل عن خطر الملكية المطلقة وامتيازات النبلاء، ففقدان زمام الأمور لصالح الجماهير يهدد ثورة البرجوازيين في الصميم، ويدخلها في مسارات غير مأمونة العواقب قد تتقاطع كثيراً أو قليلاً مع أهدافهم [١٧]، ومن ثم حرصت القيادات البرجوازية على رسم مسار محدد للجماهير لا تحيد عنه حتى تنتهي فرنسا من تلك المرحلة الانتقالية، وكانت السلطة التشريعية التي سيطر عليها البرجوازيون ممثلة بـــ الجمعية الوطنية " الجهاز الأبعد ثراً في تنفيذ تلك الأجندة [١٨].

سياسة الجمعية الوطنية:

لعل نظرية الفعل ورد الفعل تبدو جلية في ما أوردناه سابقاً، ذلك أن صراع البرجوازيين مع النبلاء داخل الجمعية الوطنية [١٩]، سرعان ما وجد صداه لدى أدوات البرجوازية خارج الجمعية التي كانت تقوم بالدور ذاته بأساليب أكثر قسوة، وبالتالي فأن البرجوازية والشعب شكلا جهاز ضغط صعب المراس أحسنت الأولى استخدامه [٢٠]، دون أن تنوي إعطاء الجماهير الدور الحقيقي الذي يكافئ قوتها، فيما عدا التأثير المعنوي الذي أحسنت البرجوازية استخدامه حين غازلت الشعب بشعاراتها البراقة ونظرياتها ا فكرية، الأمر الذي يقودنا إلى ظاهرة اقرب ما تكون إلى المصادرة الفكرية لجماهير تأثرت بشعارات البرجوازية دون إدراك مراميها [٢١].

ويكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى أن البرجوازيين استفادوا من أفكار فولتير وروسو ومونتسكيو بعد إفراغها من محتوياتها، فلم يتم تطبيق فلسفة الحرية التي دعت إليها تلك النظريات بصورتها المثالية ومراميها الفطرية [٢٢]، ولو راجعنا محاضر الجمعية الوطنية وقراراتها للمسنا هذا الحقيقة [٢٣] التي تجلت في أمور منها أن التمحيص الديموغرافي لنواب الجمعية الوطنية يرينا أن نواب الطبقة العامة في الجمعية كانوا مح امين ومثقفين وتجار من صفوة الطبقة البرجوازية، ولم يكن هناك تمثيل للطبقات المسحوقة التي شكلت سواد الشعب الفرنسي [٢٤]، وحتى مقررات تلك الجمعية التي نعتت بالثورية والتقدمية صبّت أساساً في بوتقة

أهداف البرجوازية، فإلغاء الحقوق الإقطاعية في الرابع من أب ١٧٨٩ مثّل ضربة موجهة إلى النبلاء وت مركز البرجوازية[١٥].

أما لائحة حقوق الإنسان التي أصدرتها الجمعية في ٢٦ أب ١٧٨٩ فهي لا تتقاطع مع مصالح البرجوازية ولا تفقدها أياً من امتيازاتها، بل أنها تخلق الجو المثالي للمجتمع الذي يخدم أهدافها ويوفر الاستقرار الضروري لتعزيز وضعها الاقتصادي[١٦] الذي استكمل أبعاده بقرار الجمعية الوطنية في ١٢ تموز ١٧٩٠ مصادرة أموال الكنيسة الفرنسية، وإلغاء ضريبة العشر وما يتبعها من مكوس مفروضة على الشعب، وتحويل رجال الدين إلى موظفين يتقاضون رواتب من الدولة، وهي إجراءات أظهرت البرجوازيين للشعب بمظهر المنقذ من ظلم رجال الدين واستغلالهم، وضمنت ضرب قوة المؤسسة الدينية وإزالة مرتكزات قوتها[١٧] التي مكنتها سابقاً من الهيمنة على جزء من اقتصاد فرنسا، وجعلت صوت الكنيسة ذا وقع على القنوات السياسية الفرنسية[١٨]. ولا ريب أن الأموال المُصادرة من الكنيسة الفرنسية نفدت بطرق شتى إلى جيوب البرجوازيين[١٩]، ويكفينا هنا معرفة أن الأراضي الكنسية والإقطاعية سرعان ما عُرضت للبيع واشتراها كبار البرجوازيين، في حين تحول الشطر الأعظم من رجال الدين إلى أدوات لدى الدولة ذات النهج البرجوازي بوصفهم موظفين لديها[٢٠]، ومن ثَمَ فإن هذا القرار نقل نفوذ النبلاء الزمنيين والاكليروسيين المادي والسياسي إلى البرجوازيين[٢١]، وهكذا بالنسبة لسواها من بنود الدستور الذي أعلنه ممثلو الشعب في العشرين من حزيران ١٧٩١، وإجراءات الجمعية الوطنية وقراراتها[٢٢]. واستكمل البرجوازيون أهدافهم بتوحيد مقاييس ومكاييل المقاطعات الفرنسية، ورفع الحواجز الكمركية بينها[٢٣]، في انسجام تام ورؤاهم التي يهمها أن تكون فرنسا سوقاً مفتوحة أمام انتقال بضائعها وصفقاتها دون ضرائب ومكوس[٢٤]، ليتحقق المبدأ الرأسمالي العتيد: دعه يعمل دعه يمر[٢٥].

ولضمان تدمير ما تبقى من ثوابت النظام الإقطاعي قررت الجمعية في الثالث من تشرين الثاني ١٧٨٩ تقسيم فرنسا إلى ٨٣ إقليماً على أسس جديدة أنهتْ لامركزية الحكم والإدارة التي ألفتها فرنسا الإقطاعية، وتواشجت مع تطلعات البرجوازيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٢٦]، الذين تجلى أثرهم بوضوح في تعليمات الجمعية الوطنية حول انتخابات المجالس البلدية لأقاليم التقسيم الإداري الجديد التي قسمت المواطنين إلى ايجابيين يدفعون الضرائب للحكومة وسلبيين لا يدفعون شيئاً[٢٧]. وسَوَقت البرجوازية إجراءاتها تلك بشعارات ثورية كستها ثوباً ملائكيا بوصفها مكسباً للشعب ومخرجاً له من تركة النظام الإقطاعي، كي

تكسب المنعة والإسناد لتوجهاتها [٨]. ولو طالعنا دستور الجمعية للاحظنا تناقضات كثيرة بين شعارات الثورة وبعض بنود الدستور، لاسيما ما يتعلق بإرساء ثوابت السلطة التشريعية التي ضمنوا اقتصارها عليهم من خلال جعل الانتخاب على مرحلتين [٩]، وإعطاء حق الانتخاب لدافعي الضرائب الذين يشكلون أقلية في فرنسا، الأمر الذي يؤكد ما ذهبنا إليه، وينفي صفة الثورية المطلقة التي نُعِتْتْ بها الثورة الفرنسية [١٠].

والأهم من ذلك كله أن تلك الهيمنة تجاهلتها اغلب المصادر أو لم تشر إليها إلا لماماً لاستحواذ البرجوازيين على وسائل الأعلام التي بُرمِجَتْ لتنفذ خطتهم بدقة وحبكة كبيرتين، وبالتالي تم كتابة تاريخ الثورة وتلقينها للرأي العام الفرنسي ثم الأوربي فالعالمي على وفق تلك الرؤية [١١]، والأغرب أن تلك الرؤية أصبحت صنو الحقيقة لدى المؤرخ غير الممحص، مما أشر مدى براعة وبعد نظر البرجوازية الفرنسية التي لم تكتف باستغلال أبناء شعبها، بل كادت تصوغ تاريخ بلادها على وفق رؤاها . لكن البرجوازيين على الرغم من القرارات الشديدة التي أصدروها ضد النبلاء من خلال الجمعية الوطنية، لم يودوا إنهاء النظام القديم برمته، بل راموا إعادة تشكه له على وفق أهدافهم [١٢]، لذا حاولوا كبح جماح البروليتاريا وصغار الفلاحين برفضهم تغيير نظام الحكم الملكي [١٣]، فضلاً عن وضعهم عوائق مادية لاختيار الناخبين، والتغاضي عن الشعارات الثورية المتطرفة التي نادى بها البعض [١٤].

ولعل في دستور ١٧٩١ الذي نص على زيادة سلطات الملك لويس السادس عشر دليلاً على تناقض شعارات البرجوازيين مع أهدافهم الحقيقية [١٥]، وبرهاناً على أن الجمعية الوطنية كانت وسيلة لوضع توجهات البرجوازيين وأهدافهم موضع التنفيذ، وإكسابها أطرها وصفتها القانونية [١٦]، ومع أن البرجوازية المهيمنة على الجمعية الوطنية تمسكت بالنظام الملكي، لكنها قرنته بدستور مصدره الأمة ممثلة بنوابها، وهو يعني أن البرجوازية رأت في الملك واجهة، وفي الشعب أتباع، واستبقت لنفسها السلطات، بوصفها ممثلة للفرنسيين، فغيرت لقب لويس السادس عشر من ملك فرنسا ونافار) إلى ملك الفرنسيين بنعمة الله و لدستور ، لأن سلطة الملك ارتكزت على الدستور المشتق من الشعب وممثليه البرجوازيين بالتحديد [١٧]. ومن الدلائل الأخرى على برجوازية هذا الدستور إبقائه الانتخابات على درجتين لضمان استمرار تحكم البرجوازيين والمرتبطين بهم بالعملية الانتخابية [١٨]، وضمان وصول نسبة عالية من البرجوازيين إلى الجمعية التشريعية الجديدة [١٩]. ومن القرائن الأخرى على ما ذهبنا إليه رفض الجمعية الوطنية تقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين على غرار البرلمان الانكليزي

خشية أن يصبح إحداهما تحت نفوذ النبلاء، مما يعرقل قرارات الدولة وقوانينها [١١]، وهو ما نجح فيه البرجوازيون نجاحاً مبرماً حين تقرر أن تتألف السلطة التشريعية المقبلة من مجلس واحد [١١].

ولا شك بعد تقييم الحيثيات سالفة الذكر الإقرار أن : الطبقة البرجوازية بعد أن غرها وصولها إلى سدة الحكـ .. ضربت ... عرض الحائط بامتعاض الطبقات الكادحة ... فنشأت الليبر لية الاقتصادية وتوسعت مع الرأسمالية [١٢]، بل أنها دخلت معتركاً ضد الفئات البرجوازية المتوسطة والمتدنية لاجترار إمكاناتها، وامتثال ما يمكن امتثاله منها على وفق قاعدة الأسماك الكبيرة تأكل الأسماك الصغيرة ، بهدف تركيز رأس المال لدى أعلى فئات البرجوازية، وهو مر طبيعي عايشته البرجوازية منذ نشأتها [١٣]. وهنا لا بد من الإشارة إلى عدم وجود تناقض بين طروحات برجوازية الثورة الفرنسية وإجراءاتها، لان البرجوازية بحسب كبار منظري علم الاجتماع، تتوحد عادة كطبقة متماسكة في مقاومتها لنضال المستغلين أو كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها، لكن هناك صراع داخل الأجنحة المختلفة للبرجوازية في إطار المصالح الخاصة للفئات البرجوازية يعتمد على الاختلاف في الاجتهاد لاختيار أنجع السبل التي من شأنها الحفاظ على مصالح الرأسمالية وتطويرهـ [١٤].

وكان طبيعياً أن يستثمر اليعاقبة [١٥] ذوي الانتماءات البرج وازية الواطئة الفجوة المتزايدة بين البرجوازية العليا والشعب، فقدموا أنفسهم كحماة للجماهير المسحوقة، ووجه الزعيم اليعقوبي جان بول مارا Jean-Paul Marat ٧٤٣ ١٧٩٣) نقداً لاذعاً للجمعية التشريعية، قال فيا : أن الثورة تحققت والباستيل دمر بفضل الطبقات الكادحة، وحرمان ما يزيد علـ ١٨ مليوناً من حقوقهم المدنية يعني أننا استبدلنا ارستقراطية النبلاء بحفنة من الرجال الأغنياء، الذين نئن الآن منهـ [١٦]، وهو مؤشر خطير على تناقض رؤى الشعب مع قادة الثورة، والتفاوت الفكري بين القادة ذاتهم على وفق انتماءاتهم الطبقية، ما مهد لـ انقسام شديد بين الأجنحة الثورية، وهدد سيطرة البرجوازية على مسيرة الثور .

سياسة الجمعية التشريعية:

برزت مؤشرات التناقض بين شعارات الثورة الفرنسية وواقعها بصورة اشد وضوحاً، وكيفية اشد وقعاً من ذي قبل في عهد هذه الجمعية، ولعلنا لا نبالغ لو قلنا أن التناقض وص ل

حد التقاطع إبان مسيرة هذه الجمعية التي كان ثلثي أعضائها برجوازيين [٩٧]، فقد اتبعت بعض أجنحة الجمعية والأحزاب الممثلة فيها سياسة الإرهاب وتصفية الخصوم متناسية حقوق الإنسان وعدم جواز معاقبته إلا بعد محاكمة عادلة ، وغيرها من المبادئ التي تضمنتها دساتير الثورة [٩٨]. وأضافت التجاذبات التي شهدتها أجنحة الجمعية، لاسيما اليعاقبة والجيروند زخماً إلى التطرف الدموي الذي ساد فرنسا [٩٩]، فتلك التجاذبات قادت إلى مزايدات مستمرة بين نواب الجمعية وأجنحتها [١٠٠]، واستقطبت الشارع الفرنسي لإسناد توجهاتها داخل الجمعية وخارجها، وسرعان ما سرى هذا الداء في مفاصل الجمعية، فأصبحت رهينة أفكار الأحزاب المتطرفة وجماهير الشعب المتوثبة [١٠١]، ونشأ نوع من العلاقة الطردية بين الجمعية وعامة الفرنسيين انعكست سلباً على قرارات الجمعية التشريعية، مرة لأن تلك القرارات كانت استجابة لنوازع عاطفية لا عقلانية ، صدرها الجماهير [١٠٢]، وأخرى لأن الجمعية أو جزء منها أشركت الجماهير في بعض المسائل، واستخدمتهم كورقة ضغط للنيل من خصومها داخل الجمعية وخارجها، مما هدد بانتقال مراكز القوى من البرجوازية إلى البروليتاريا [١٠٣]، كما أن التداخل بين الشارع المتوثب والجمعية افقد الأخيرة قدرتها على تسيير الأمور بحكمة وتوافق مع الشعارات والأهداف السابقة للثورة الفرنسية [١٠٤].

وساعدت بعض الإحداث والتطورات الداخلية والخارجية التي شهدتها فرنسا على تقوية هذا التوجه، فهرب القسم الأعظم من النبلاء خارج فرنسا، وتآمرهم مع بعض الدول المجاورة ضد الثورة، وتشكيلهم جيوشاً لوأدها [١٠٥]، وتورط الملك وزوجه في اتصالات مريبة مع القوى المتربصة بالثوار [١٠٦]، المقترن باتصالات مشابهة لساسة وعسكريين من النبلاء الفرنسيين [١٠٧]، كانت في مجملها نقاط قوة استحضرها الجناح البرجوازي المتمثل باليعاقبة، ليضرب ضربته ويتخلص من بقايا النبلاء ونظامهم البالي، ويدشن نظام الحكم على أسس أكثر راديكالية من ذي قبل، بذريعة حماية فرنسا وثورتها من الأخطار التي تتهددها [١٠٨]، متناسياً مدى تقاطع أساليبه مع شعارات الثورة ومبادئها، وفي هذا تم استخدام الشعب بصورة مزدوجة من خلال استقطاب تأييده للثورة تحقيقاً طائلة أهدافها الإنسانية [١٠٩]، فضلاً عن استخدامه في تنفيذ وسائلها العنيفة بذريعة أنها الحل الأنجع لاجتثاث أعداء الثورة ونظامهم من الجذور [١١٠]، واللافت أن تلك المآسي مارسها دهماء باريس باسم الحرية [١١١]، الأمر الذي يظهر تناقضاً شديداً بين مبادئ الثورة وأساليبها ، وينسجم مع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة . وهيأت التطورات والتحديات التي جابهتها فرنسا فرصة ثمينة تمكن معها اليعاقبة من فرض

رؤاهم [١٢]، فمحاولة الهروب الفاشلة للملك في ٢٠ حزيران ١٧٩١ [١٣]، مكنت اليعاقبة من الجهر بمعاقبة الملك ونبلاءه [١٤].

ومع أن اليعاقبة هاجموا البر جوازية العليا واتهموها بأنها بعد التخلص من ذوي الامتيازات حاكت أساليبهم ونمط معيشتهم، ووضعت نفسها فوق الشعب، لكن هم حاولوا كسب برجوازيي الجمعية التشريعية، وإقناعهم بوجود مؤامرة ارستقراطية للقضاء على الثورة ومنجزاتها، فالناس والبرجوازية ما زالوا مهددون من لطبقات الارستقراطية التي فقدت امتيازاتها، وعلى الطبقة الثالثة أن تتحد سوية كما في ١٧٨٩ ، وكيفية الاتحاد من وجهة نظر اليعاقبة تمحورت ، باختصار شديد ، حول التقرب من البروليتاريا، ونبذ سياسة التمييز ضدهم، والوقوف بقوة ضد الملك ونبلائه في الداخل والخارج [١٥].

سياسة المؤتمر الوطني:

أدركت الجمعية التشريعية انه لا قِبَلَ لها بالتحديات الخارجية المقترنة بالتجاذبات الداخلية العنيفة التي ألمت بالبلاد، فأعلنت أن مهمتها انتهت بإقرار دستور البلاد في ١٤ أيلول ٧٩١ ، وأن على الشعب انتخاب مؤتمر وطني بصلاحيات شبه مطلقة ترقى إلى الأخطار التي تواجهها فرنسا [١٦]، فجرت الانتخابات وانتهت بفوز ساحق لذوي الأصول البرجوازية، وهيمنت الأجنحة السابقة نفسها على مركزها في المؤتمر الوطني لاسيما اليعاقبة والجيروند [١٧]، إلا أن الغلبة كانت للتوجه البرجوازي المتمثل بالجيروند، المسنود بالحرس الوطني، ١ حدا باليعاقبة إلى توجيه انتقادات لاذعة لـــ الجناح البرجوازي المهيمن على المؤتمر الوطني" واتهامه بأنا : فاق الارستقراطية في ظلم الجماهير واضطهادها، ومصادرة حقوقه [١٨]، ولم يكن غريباً أن ينعكس التوجه البرجوازي الأناني للجيروند سلباً على شعبيتهم، ويمكن اليع قبة من تقمص دور حماة الجماهير الكادحة، الساعين لنيل حقوقها، فانضوت البروليتاريا والطبقات المسحوقة تحت لواء اليعاقبة، واستشرى هذا التوتر بسبب رغبة الجيروند في الحفاظ على النظام الملكي الدستوري، المقترن برغبة اليعاقبة في معاقبة الملك، والتغيير الجذري لأوضاع فرنسا في الصعد كافة [١٩]، مما دفع الجيروند لاستخدام القوة ضد اليعاقبة ومؤيديهم، وانتهى إلى تورط الحرس الوطني في السابع عشر من تموز ١٧٩١ في مجزرة كامب دي مارش hamp De Mars Massacre ، ومع أن مركز زعماء اليعاقبة بدا لوهلة ضعيفاً أثناء تلك الأحداث [٢٠]، لكن رصيدهم بين الجماهير ارتفع كثيراً، بالصورة

التي مكنتهم من اخذ زمام المبادرة من يد الجيروند، ليؤشروا بدء مرحلة جديدة في الثورة [٢١].

ومنحت التحديات الخارجية التي تعرضت لها فرنسا مصداقية لتحذيرات اليعاقبة من نوايا الارستقراطيين [٢٢]، لاسيما بعد استشراء خطر الهجوم العسكري النمساوي ـ البروسي على فرنسا أواخر نيسان ١٧٩٢ [٢٣]، الذي اقترن بانسحاب غير مبرر للقطعات الفرنسية [٢٤]، وانضمام الضباط والقادة الفرنسيين ذوي الأصول النبيلة إلى جيوش الأعداء [٢٥]، مما ألقى في روع الباريسيين أن هناك مؤامرة ارستقراطية تحاك ضدهم، فهاجموا الملك في قصر التويلري في ١٠ آب ١٧٩٢ [٢٦]، وقرر المؤتمر الوطني تعليق صلاحيات الملك في اليوم نفسه [٢٧]، وسجنه وأفراد عائلته في سجن المعبد ريثما يتم تقرير مصيره [٢٨]، فاستغل اليعاقبة الفرصة لأخذ زمام المبادرة من الجيروند الذين صمتوا على مضض، وأسسوا لجاناً نفذت تصفيات دموية للنبلاء الفرنسيين والمحسوبين عليهم [٢٩]، الأمر الذي أشر اكتمال الشروط الموضوعية لسقوط الثورة الفرنسية في أحضان متطرفي البرجوازية والانحراف عن مسارها السابق .

استحواذ اليعاقبة على المؤتمر الوطني:

اقترنت هذه الانتقالة بعوامل وتطورات دراماتيكية مكنت اليعاقبة من الاستحواذ على سلطات المؤتمر الوطني، وتأسيس لجان متطرفة تبنت سياسة التصفية الجسدية للنبلاء ومؤيديهم التي بلغت ذروتها في أيلول ١٧٩٢ [٣٠]، تزامناً مع استشراء الخطر الخارجي على فرنسا الذي لم يكن مسوغاً للإرهاب فحسب [٣١]، بل القضاء على النظام الملكي برمته، وإنجاح مساعي اليعاقبة في تحقيق الخطوة الأهم من أجندتهم التي توجت بإعلان النظام الجمهوري في ٢١ أيلول ١٧٩٢ [٣٢]، مما أشّر انتقال الاستحواذ البرجوازي على الرأي العام، إلى الراديكاليين المدعومين من البروليتاريا [٣٣]، وادخل الثورة الفرنسية في مسار مغاير تماماً لما توقعه روادها أنفسهم [٣٤]. ولم يدّخر اليعاقبة على قلتهم في المؤتمر وسعاً في استثمار هذا الوضع الخطير للخوض في ما في تطبيق خططهم، فعُرِضَ الملك على محاكمة صورية أمام أعضاء المؤتمر الوطني في ١٧ كانون الثاني ١٧٩٣ [٣٥]، واستُخْدِمَتْ وسائل ضغط متعددة لاستحصال موافقة النواب على إعدامه، أبرزها جعل الاقتراع علنياً، مما أخاف قسماً من النواب فوافقوا على الإعدام خشية الاغتيال، حسبما ذكرت الكتابات المعاصرة

للثورة [٣٦]، وتُفِذ الحكم في لويس السادس عشر في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ [٣٧]، ثم في زوجه ماري أنطوانيت Marie Antoinette ٧٥٥ ١٧٩٣) في ١٦ تشرين الأول من العام نفسه [٣٨].

وهنا نسجل على الثورة الفرنسية انتهاكات متعددة، منها تبني سياسة الإرهاب واستخدام القسوة المفرطة ضد قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفرنسي التي استهجن الثوار نظائرها من قبل، وادعوا أنها السبب الأبرز لثورتهم على آل بوربون [٣٩]، وبلغت تلك الدموية ذروتها على يد اليعاقبة بالصورة التي أخافت الجميع بلا استثناء، وأشعرت البرجوازية بخطورة المأزق الذي تورطت فيه [٤٠]. بيد أن اليعاقبة تجاهلوا ما سبق، ولم يقيموا وزناً لحقوق الإنسان التي تشدق بها أقطاب الثورة، وضمنت في دساتيرها، وهو خلل واضح اذ هر تفاوتاً هائلاً بين الأسس الفكرية للثورة وواقعها [٤١]، والجديد أن الأمر لم يعد مقتصراً على تصفية النبلاء بل امتد إلى الثوار أنفسهم، حتى شاع قول : الثورة تأكل رجالها ، مما يدفع للقول أن قسطاً وافراً من مبادئ الثورة ومنطلقاتها كانت مثالية لم تستطع الثورة تنفيذها، ولم تكن في محصلتها سوى أفكار مثيرة استقطبت بسطاء الفرنسيين وسواهم حول الثورة التي جنحت نحو دكتاتورية مقيتة فاقت ما فعله أل بوربون، وأثبتت أن النظريات شيء والسياسة شيء مغاير تماما [٤٢].

ومما أضاف زخماً إلى ما تقدم، الخلاف العقائدي في رؤى البرجوازية في هذا الوقت، وانقسامها إلى جناحين الأول مثله الجيروند ونادى بالتغيير الحذر على وفق قواعد تستقطب القاعدة الجماهيرية لتحقيق أهداف البرجوازيين، وتمنع تلك القاعدة من التحكم في مسار الإحداث، من خلال وضع العوائق التي تحول دون تسنمها مناصب قيادية أو ولوج المجالس تشريعية [٤٣].

واستهجن الجيروند تطرف اليعاقبة ودمويتهم والتطورات الدراماتيكية التي سببوها وانتهت إلى إعدام الملك وإرهاب الفرنسيين [٤٤]، واستحضروا دعم قواعدهم ومناصريهم في الإدارات المحلية وقنوات القرار الرسمية لإفشال التدابير الدكتاتورية المتطرفة لليعاقبة، أما باقي أعضاء المؤتمر ممن أسمتهم المصادر بفريق السهل فكانوا مذبذبين بين الفريقين، فانتماؤهم البرجوازي دفعهم للتعاطف مع الجيروند والتكتل معهم حتى بدا كأن الجيروند يسيطرون على المؤتمر الوطني [٤٥]، لكن الظروف الاستثنائية التي تعرضت لها البلاد،

وشعبية اليعاقبة المساعدة ألجأت بعض السهليين للانضمام على مضض إلى اليعاقبة [١٤٦]، الذين أدركوا عدم قدرتهم على التصدي للجيروند دون اللجوء إلى القواعد الجماهيرية، فوعدوها ببعض الامتيازات لكسبها، واتخذوها كعصا غليظة لتحقيق أهدافهم المتطرفة [١٤٧]، وزاد الأمر سوءاً بعد أن كشف الجيروند وجهاتهم البرجوازية تماماً في اجتماعات المؤتمر الوطني، لاسيما عند مناقشة تجارة الحبوب وخفض سعر العملة، وفرض الضرائب " فظلت الشؤون الاقتصادية بلا حل، وفي صالح الطبقة البرجوازية " بالصورة التي زادت من حنق الطبقة الشعبية عليه ، وامتد الخلاف إلى التوجهات السياسية للجيروند التي تقاطعت وتطلعات الجماهير تماماً، فالجيروند حاولوا إنهاء الإجراءات الاستثنائية ... وتعددت اتهاماتهم ضد الكومونيين ، مما سحب البساط من تحت أقدام الجيروند لصالح اليعاقبة [١٤٨].

ولم يكن الاستحواذ على السلطة الحافز الوحيد للخلاف بين الجيروند واليعاقبة، لأنه في جزء منه يعود إلى تباين المكانة الاجتماعية بين برجوازيي الثورة، فالجيروند فئة مترفة تقع أعلى هرم الطبقة البرجوازية ألفت استخدام الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها، وتسخير الجماهير المتطرفة بوصفها عنصراً ضاغطاً دون الاسترسال في مسايرتهم [١٤٩]، أما اليعاقبة فأصولهم برجوازية متواضعة متقاربة وأفكار القواعد الشعبية المسحوقة التي بحكم ما عانته من ضغوط جنحت إلى التطرف في أهدافها ووسائلها [١٥٠].

وأعطتنا المصادر المعاصرة وصفاً بليغاً عن ماهية القواعد الشعبية التي سارت في ركب اليعاقبة وروبسبير على وجه الخصوص حين قالت : الصعاليك، الشحاذون، المنبوذون، المشردون، الفقراء، الوطنيون، الغوغاء، ممن ضاقت بهم السبل وابتلعتهم بالوعة عظيمة من شتى أنحاء فرنسا نحو أحياء باريس الفقيرة، وأزقتها الضيقة، فتحدوا السلطات وارهبوا المواطنين ... كانوا هم من استغل اليعاقبة جوعهم، واستخدموهم في إرهاب خصومهم وتصفيتهم ، ولا غرو أن يستشعر اليعاقبة قوتهم في ظل هكذا تكتل [١٥١]، تزامناً مع استشراء مخاوفهم من التحديات الداخلية والخارجية بالصورة التي دفعتهم للسير قُدُماً في تنفيذ أجندتهم المتطرفة، فصادروا أفكار الآخرين وحرياتهم في تقاطع تام وواضح مع دساتير الثورة وشعاراتها، بحجج وذرائع غلبت عليها العاطفة والتسرع، واستندت إلى ميليشيات باريس وغوغائهم [١٥٢]، فشهدت البلاد صراعاً حاد بين سلطاتها، وتقاطعاً شديداً بين أجنحتها، وزاد الأمر سوءاً بعد أن وقع المؤتمر الوطني ذاته تحت تأثير الجمعيات والميليشيات المتطرفة [١٥٣]، بل أن روبسبير وأنصاره صادروا معظم صلاحيات المؤتمر لصالح مؤسسات

غير دستورية بذريعة الظروف الاستثنائية التي واجهتها فرنسا، وهو ما يدعيه أنصار السلطة المطلقة عبر التاريخ، ومن ثمَ فإن الثورة الفرنسية فشلت في تحقيق أفكارها التي بشرت بها وادعت أنها ملزمة في شتى الظروف [١٥٤].

واللافت أن روبسبير استخدم شعارات الثورة البراقة في تصفية خصومه، واستثمر أجهزته القمعية للتخلص من منافسيه، بضمنهم بعض أعضاء المؤتمر بذرائع واهية [١٥٥]، وأستخدم الجماهير أسوأ استخدام في تنفيذ مخططاته، حتى أنه قاد في الثاني من حزيران ١٧٩٣ مظاهرة مسلحة طوقت مبنى المؤتمر الوطني واعتقلت عشرات النواب الجيروندیين، ليؤشر سقوط برجوازية الثورة الفرنسية في قفص الاتهام الراديكالي، ويظهر المأزق الإيديولوجي الذي خاضته الثورة، ولعل في الإفادات التي أدلى بها الجيروندیين أثناء محاكماتهم، أجوبة شافية عن تناقض رؤى الأجنحة الثورية، واختلاف أجنداته [١٥٦].

وبلغ تطرف روبسبير حداً دعاه إلى تصفية رموز جمعية اليعاقبة أنفسهم، وفي مقدمتهم المحامي والخطيب جورج جاك دانتون G. J. Danton ٧٥٩ ١٧٩٤) مطلع نيسان ١٧٩٤ [١٥٧]، فتشظت جمعية اليعاقبة، وانقسمت أجنحة الثوار على نفسها، ودخلت العملية السياسية الفرنسية في معترك داخلي خلط الأوراق بشدة [١٥٨]. بيد أن ما يحسب لروبسبير وأنصاره أنهم مع سلبياتهم وتركتهم الثقيلة التي أرهقت الثورة الفرنسية قضوا على الانفلات الأمني الداخلي، وتصدوا للخطر العسكري الخارجي، وقلبوا المعادلة عسكريا لصالح فرنسا التي سيطرت جيوشها على كامل تراب فرنسا، ومناطق كثيرة على تخومها، وهي انجازات فنية لم تغير شيئاً من حقيقة التناقض الشديد بين حيثيات الثورة وواقعها [١٥٩]، ولم تحل دون إفلاس السياسة الدموية التي اتبعها بعض زعماء الثورة بذريعة الحفاظ على ثورتهم ومكتسباتها. ولا بد من التنبيه إلى أن السياسة المتطرفة لروبسبير وحزبه، المقترنة بزوال الأسباب الموجبة لسياسة الإرهاب، وحيوية البرجوازية الثورية وسعة نفوذها، كانت من بين العوامل الرئيسية لسقوط روبسبير، وتدمير ثوابت مرحلته [١٦٠]، وتكشف لنا مداخلات روبسبير في أروقة المؤتمر الوطني قبل إعدامه، والاتهامات التي تعرض لها من بعض النواب، عودة زمام المبادرة إلى برجوازية الثورة الفرنسية التي ضاقت ذرعاً بالبروليتاريا وتطرفها، واستأنفت تغييراتها المدروسة والمتوازنة [١٦١]، مع أنها جارت روبسبير في عنفه، حين أهدته في ٢٨ تموز ١٧٩٤ للمقصلة التي ساق إلى ها ألافاً من الثوار وأعدائهم على حدٍ سواء [١٦٢].

بروز البرجوازية في عهد حكومة الإدارة ١٧٩٥ ـ ١٧٩٩ :

وجدت البرجوازية في إقصاء روبسبير وأعوانه فرصة لاحتواء الأجنحة المضادة لها، واستكمال ثوابت نموذج برجوازي حاكم لفرنسا ومهيمن على مقدراتها، فأصدرت دستوراً أواخر عام ١٧٩٥ عرف بدستور السنة الثالثة للثورة، كشفت مقدمته طابعه البرجوازي المناقض للشعارات الثورية السابقة، إذ أبدلت مفهوم المساواة الذي أقره إعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ ، وجاء فيه أن : الناس يولدون أحراراً ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق ، مفهوم أخر مفاده أن : المساواة تعني أن يكون القانون واحداً بالنسبة للجميع ، وهو مؤشر على نبذ البرجوازية للمساواة المطلقة [١٦٣]، ومن مكاسب البرجوازيا " في هذا الدستور البند الذي نص على : أن يكون الناخب من بين دافعي الضرائب وأصحاب العقارات [١٦٤]، وعليه استبعدت فئات كبير ة من الشعب عن ممارسة حق الانتخاب و صر على البرجوازية الفرنسية دون سواه .

وارتأى مشرعو هذا الدستور تقسيم السلطة إلى تنفيذية تباشرها حكومة أدارة تتألف من خمسة أعضاء ينتخبون لمدة خمس سنوات يتناوبون السلطة كل ثلاثة أشهر، وتسقط عضوية احدهم سنوياً، وأخرى تشريـ ية تتألف من مجلس من خمسمئة عضو لا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً، ومجلس شيوخ لا تقل أعمار أعضائه الـ ٢٥٠ عن أربعين عاماً مهمته الإشراف على مجلس الخمسمائة [١٦٥]. ولتجاوز إشكالية وقوع السلطة التشريعية بيد جهات تتقاطع مع رؤى البرجوازية، وما يتبعها من مخاطر مشابهة لـ ما حدث إبان عهد اليعاقبة، قرر الدستور اختيار ثلثي أعضاء السلطة التشريعية الجديدة من أعضاء المؤتمر الوطني السابق، وهو إجراء يتنافى تماماً مع مبدأ التغيير والتطور، ومن ثم يمكن القول أن البرجوازية فصلت دستوراً يوافق قياساتها وينسجم ومخططها [١٦٦].

وبعد استحواذ ا برجوازيين على مقاليد السلط تين التنفيذية والتشريعية خاضوا قدماً في تنفيذ مخططهم، فالغوا الاقتصاد الموجه القاضي بتوفير المواد الأساسية للطبقات المسحوقة، وفتحوا الباب على مصراعيه للاقتصاد الرأسمالي الذي ينمي أموالهم ويضاعف مواردهم على حساب السواد الأعظم من ال شعب الفرنسي، فانتشرت المجاعة ، وارتفعت الأسعار بسرعة، وانهارت قيمة العملا ، وعجزت الرواتب عن مجاراة الأسعار ، فبدأت الاضطرابات تظهر في باريس، حينها قررت الحكومة استخدام العنف ضد الجماهير بذريعة اكتشاف مؤامرة يقودها

اليعاقبة ، فساد الإرهاب ، وصدرت أحكام الإعدام على الكثيرين، لاسيما أعضاء حزب الجبل ، وفي الوقت نفسه الذي اقتص فيه اليمين البرجوازي من خصومه، كافأ أعوانه . فأعاد أملاكهم المصادرة، ما حدا بالبعض وصف هذا التاريخ بأنه : نهاية الثورة [٦٧] .

ولعل من ابرز الذين انتقدوا حكومة الإدارة وناوئوها المفكر الشيوعي الفرانسوا بابوف François Noël Babeuf ٧٦٠ ١٧٩٧ ، وهو فيلسوف ذو اتجاهات اشتراكية ، تطلع إلى سعادة عامة يتمتع بها كل أفراد الشعب لا البرجوازية فقط ، وتساءل في العدد الصادر في ٦ تشرين الثاني ١٧٩٥ من صحيفته منبر الشعب) قائلا : ما الثورة السياسية على العموم؟ وما الثورة الفرنسية على الخصوص؟ انها حرب معلنة ... بين الأغنياء والفقراء ، وانطلاقا من ذلك حاك بابوف شبكة سرية من الاشتراكيين والأنصار المناوئين للاتجاهات البرجوازية، وباشر التنسيق مع القوى المعارضة لحكومة الإدارة، كاليعاقبة، وتمكن من كسب بعض الشخصيات العسكرية تمهيداً للقيام بانقلاب مناوئ للبرجوازية الحاكمة، بيد أنه لم يوفق إلى نسج خيوط مؤامرته في الخفاء، فتسرب شطر منها إلى حكومة الإدارة التي باغتته وزملاءه واعتقلتهم ربيع ٧٩٦ ، واخترقت الكثير من أوكارهم، فوجدت مئات الوثائق التي كشفت تفاصيل وملابسات انقلاب أنصار المساواة كما سماه بابوف، وبعد اعتقال رؤوس ذلك الانقلاب وأنصارهم، قدمتهم حكومة الإدارة إلى محاكمات صورية، ونفذت بحقهم إحكام الإعدام، وفي مقدمتهم بابوف الذي نفذ فيه الحكم في ٢٧ أيار ١٧٩٧ [٦٨] .

ولا بد من لفت الانتباه إلى أن ذلك الانقلاب أشر مرحلة جديدة في الثورة الفرنسية تغيرت فيها الاصطفافات، وتوسعت الهوة بين البرجوازية والشعب، بالصورة التي أفلست الشعارات الثورية البرجوازية ذائعة الصيت، وأجبرت البرجوازيين على كشف أقنعتهم تماماً، واللجوء إلى سياسة مصادرة أفكار الجماهير، واستخدام جيش الثورة لقمعها في إرهاب دموي مقيت، فـ " هوجمت] الأحياء الهائجة، التي كانت جائعة، ودون سلاح [٦٩] ، تحت طائلة حماية الثورة ومكتسباتها، في الوقت الذي سار فيه البرجوازيون قدماً في استنزاف موارد فرنسا وثرواتها، والتورط في الفساد الإداري والرشوة والمضاربات لصورة لم يشهدها حكم آل بوربون ذاته [٧٠] . ومما فاقم الوضع استيلاء البرجوازيين على مقدرات فرنسا، وتمكنهم من تطبيق أفكارهم دون عوائق، بالصورة التي أفقدت الشعب مقومات كينونته، واستثمرت مقدراته في ترصين موقعها وزيادة مواردها، ولم يحتل الخطر الخارجي المركز الأخير في

مصادرة حقوق الجماهير وإلصاق الت هم الجاهزة بزعمائهم، بذريعة تواطؤهم مع قوى خارجية مناوئة للثورة [١٧١].

بيد أن التنافس حول المكاسب اضعف تماسك حلقات البرجوازية الحاكمة وقسمها إلى أجنحة متنافسة على الثراء والنفوذ، والحرص على فرض رؤاها من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولم يقتصر التغيير لبرجوازي على سياسة فرنسا الداخلية، بل تعداه إلى سياستها الخارجية، ولعل الطابع البرجوازي أشد وضوحاً في هذا الجانب، فبعد أن كانت حروب الثورة الفرنسية تهدف إلى التصدي للقوى المناوئة لها ونشر مبادئه ، حسب ادعاء روادها [١٧٢]، أصبحت ترنو إلى توسيع رقعة فرنسا، وظهرت نظرية الحدود الطبيعية على السطح [١٧٣]، وأضحى الكثيرون من أعضاء حكومة الإدارة ومجلسي الشيوخ والخمسمائة أكثر تحمساً لها والالتزام بثوابتها، وتهيئة السبل الكفيلة بتنفيذها من ملوك فرنسا السابقين [١٧٤]، حتى أنهم ضمنوا بعض جوانبها في دستور ١٧٩٥ الذي شرعن ضم بلجيكا لى فرنسا [١٧٥]. وشرعت حكومة الإدارة في تنفيذ نظرية الحدود الطبيعية، والتصدي للتحالفات المناوئة لتوجهاتها التوسعية، وباشرت طوال عهدها في حروب مستمرة ضد هولندا وبروسيا وايطاليا والنمسا انتهت إلى توسيع رقعة فرنسا بالصورة التي تجاوزت الحدود الطبيعية بكثير، وحوّ لت فرنسا إلى قوة قاهرة للشطر الأعظم من دول أوربا، ولاعب أوحد اخضع الأوربي ن لرؤاه بصورة أو بأخرى [١٧٦].

وكان في مقدمة أهداف التوسع الفرنسي استغلال الموارد والثروات الموجودة في الأراضي المفتوحة والهيمنة على سياسة أوربا، والاستئثار بقيادتها بوصفها خطوة نحو تبني هج استعماري توسعي منافس للتوسع البريطاني، وما غزو فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ ، وما أعقبه من حملات في الشرق الأوسط عام ١٧٩٩ إلا محاولة لتدشين إمبراطورية استعمارية فرنسية تتولى التصدي للنفوذ الاستعماري البريطاني [١٧٧].

واللافت أن الجيش الفرنسي مع أهميته الفائقة للجمهور ية الفرنسية، واستخدامه المزدوج في حمايتها وتوسيع حدودها، عانى الأمرين من النهم البرجوازي الذي وصل إلى حد تخلي الدولة عن صناعة الأسلحة ووسائل النقل لموردين ومقاولين، في مقابل نصيب معلوم لرموز حكومة الإدارة، فظهر العجز في الأسلحة والمهام القتالية، ولم يقتصر الأمر على ما ذكرناه من واقع مزر، بل اقترن بتوصل الكثير من ضباط الجيش وعناصره إلى المغزى الأناني

لحروب حكومة الإدارة، وتوجسه من سياستهم الداخلية المقيتة لاسيما في الجانب الاقتصادي، فكثر الهروب من الجيش ما دام الوطن لم يعد في خطر [٧٨].

خلاصة القول أن البرجوازية وجدت في التوسع أوربياً وعالمياً فرصة للحصول على موارد وأسواق تنمي مواردها وتنشط تجارتها، وتحتوي بسطاء فرنسا في حروب مستمرة، تذهب فوائدها إلى البرجوازيين وصنائعهم . حينها أدرك سواد الشعب الفرنسي أن البرجوازيين اتخذوا الثورة والشعب وسيلتين لتحقيق أجندتهم الخاصة، وأن ديدنهم الاستغلال الرأسمالي الداخلي للطبقات الكادحة، والإمعان في إفقارها، المقترن بمغامرات خارجية تلتهمها لزيادة موارد البرجوازيين، فاتجهت الأنظار إلى إنهاء ذلك الاستغلال، وبدا الوضع مهيئاً للتغيير بعد أن فقدت حكومة الإدارة مصداقيتها، ونزلت شعبيتها إلى الحضيض [٧٩]، فاقتنص نابليون الفرصة للوثوب إلى السلطة والقضاء على حكومة الإدارة ، لاسيما أنه كان يدرك أن جماهير الأمة الفرنسية سئمت الفساد والرشوة والمنازعات المتعاقبة بين القيادات البرجوازية والشعبية، وملت الادعاءات الفارغة عن الحرية، والشعارات الكاذبة التي لا تعني شيئاً، والكلام المنمق دون أي محتوى عن الثورة، وأفعالها باتت تنشد الأمن والنظام والاستقرار [٨٠]، فقام نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte ٧٦٩ ١٨٢١) بانقلاب بروميير في العاشر من تشرين الثاني ١٧٩٩ الذي أنهى عهداً من الثورة والاضطراب والفوضى والإرهاب [٨١]، لكنه انتهى إلى حكم دكتاتوري مقيت أكد إفلاس الثورة الفرنسية وكذب شعاراتها، ودق المسمار الأخير في نعشها [٨٢]، وهكذا عادت الحكومة في فرنسا سيرتها الأولى . وانتهت مقاليد الحكم فيها إلى رجل واحد . وانقشع غبار الثورة ومعاركها الدموية عن قصر التويلري يسكنه نابليون وجوزفين ٧٦٣ ١٨١٤ ، بعد أن كان يسكنه لويس السادس عشر وماري أنطوانيت . وانهزمت أمام القنصل الأول First Consul وسلطته المطلقة مبادئ الحرية والإخاء والمساواة [٨٣].

خاتمة :

شهدت نهايات العصر الوسيط سجالاً محتدماً بين الملكيات والنظام الإقطاعي الكهنوتي لذي شكل ثقلاً هدد نفوذها، بعد اطمئنان الملوك إلى استكمال مقومات نجاح مهمتهم تلك، بالاستناد إلى البرجوازية التي كان لها أثرين في ذلك الصراع، أولهما غير مباشر تمثل بدورها المحوري في تنامي الشعور القومي في بلدان غربي أوربا، والأخر مباشر تقمصت فيه

البرجوازية ور الحليف الساند للملكيات ضد الإقطاع والاكليروس، وحين انتهى ذلك السجال إلى تصدع نفوذ النظام الإقطاعي الكهنوتي، حدث فراغ ذي ثلاث شعب اجتماعي، اقتصادي، وسياسي، فاقتنص البرجوازيون الفرصة واستحوذوا شيئاً فشيئاً على مقدرات بلدانهم . بيد أن وتيرة هذه التحولات تبـ ينت بين بلد وأخر، فتمكنت بعض البلدان من اجتثاث النظام القديم برمته، في حين ظلت بقايا ذلك النظام شاخصة في بلدان أخرى، وكانت فرنسا من بين البلدان التي احتفظت ببعض سمات النظام الإقطاعي العتيد، فالنبلاء الزمنيين والدينيين ظلوا يتمتعون بمزايا عصروسطوية الجذور، لا تتناسب وواقعهم السياسي والاقتصادي في فرنسا، مما أثار حفيظة الطبقة البرجوازية التي شكلت الثقل الأساس في فرنسا على الصعد كاف .

لكن ما اضعف البرجوازية أنها كانت طبقة مترهلة شملت قطاعات واسعة من المجتمع بدءاً بالفئات المتوسطة من شتى الوظائف والمهن، وانتهاءً بالعليا المستحوذة على الصناعة والتجارة والاحتكارات الرأسمالية، فكان من الصعب توحيد رؤى هكذا خليط غير متجانس . وزادت الوطأة على الرأسمالية الفرنسية بعد مجيء ملوك فرنسيين أقوياء طوعوا فئات المجتمع كافة لحكمهم المطلق على وفق قاعدة الدولة أنـ ، والجدير بالذكر أن ملوك فرنسا ومنهم لويس الرابع عشر على الرغم من توجسهم من النبلاء ورجال الدين، واحتواء نفوذهم بصورة أو بأخرى، لكنهم لم يلغوا النظام القديم برمته، وابقوا للنبلاء والكهنوت قسطاً من امتيازاتهم، لاسيما الإعفاء الضريبي الذي سرى على النبلاء ورجال الدين فحسب، مـ ما أثار حفيظة البرجوازية وأقحمها في خضم حقد طبقي مقيت على ذلك التمييز، ورغبة عارمة لإزالته، بعد انتفاء مبررات بقائا . ومع أن البرجوازية لم تكن قد استجمعت قواها، واستكملت حيثياتها بعد، لكنها قررت السير على وتيرة بطيئة في الاستحواذ على مزيد من القنوات السياسـ ة والاقتصادية والإدارية، وأفادت من النظريات والطروحات الفكرية المناوئة لتراث العصر الوسيط كتراث بديل يؤشر لنظام جديد ريثما تحين فرصة الانقضاض على ثوابت النظام القديم برمتـ .

وكانت الأزمة المالية التي ألمّت بفرنسا ودعت لويس السادس عشر إلى جمع مجلس طبقات الأ ة فرصة اقتنصتها البرجوازية العليا للمباشرة في عملية تغيير مدروسة تتناسب والمخطط البرجوازي ذي الخطوات المتسلسلة، بدءاً بإلغاء مجلس الطبقات وإبداله بسلطة تشريعية تهيمن عليها البرجوازية تتولى مهمة تقييد سلطة الملك بدستور، وإلغاء ما تبقى من سمات النظام الإقطاـ ي، وإرساء ثوابت سلطتين عسكرية وتنفيذية خاضعة لرؤى البرجوازية

العليا لاستكمال حيثيات النظام الجديد بالصورة التي تمنح البرجوازية المكانة التي تستحقها بوصفها القوة الأكثر بروزاً والأوسع نفوذاً والأغزر موارد في فرنسا، ومن ثم يمكن القول أن منطلقات الثورة الفرنسية لم تكن اعتباطية .

وللتصدي للتحالف الارستقراطي قررت البرجوازية العليا استخدام البرجوازيتين الوسطى والدنيا بذريعة تخليصهما من سلبيات النظام السابق، وتحقيق الأفضل لهما، ومع أنها نجحت في استخدامهما لتنفيذ أجندتها، لكنها رأت فيهما وسيلة لتحقيق أهدافها دون أهدافهما التي تتقاطع بصورة أو بأخرى مع تطلعات البرجوازية العليا، فالأخيرة ركزت على الإفادة من ضغط الطبقات الكادحة في الشارع، دون جعلها جزءاً أساسياً من نظامها، أو إدخالها في السلطتين التشريعية أو التنفيذية، ولو طالعنا مقررات الجمعية الوطنية، والجمعية التشريعية لتجلى لنا ذلك بوضوح . واللافت أن البرجوازية العليا على الرغم من تناقضها مع الجماهير سارت قدماً في استخدامها بوصفها قوة ساندة لها، وعمق استراتيجي تستفيد منه عند الحاجة، وحققت نجاحاً ملحوظاً في استقطابها إلى مشروعها وسايرتها بذكاء ومحاكاة جيدة لتطلعاتها، وأقنعتها بوحدة المصالح دون الوقوع في شرك الانصياع إلى رؤاها التي تتقاطع تماماً مع الطرح البرجوازي ذي الشعارات البراقة .

لكن التحديات الخارجية والداخلية شكلت عنصراً ضاغطاً على البرجوازية العليا حال دون إتمام مشروعها بهدوء، واضطرها إلى خوض سجالات دفعت الثورة إلى مسار مغاير لما أرادته البرجوازية منه . واستغلت البرجوازية المتوسطة المتمثلة باليعاقبة التحديات الخارجية والداخلية التي تعرضت لها فرنسا في العام ١٧٩٢، لأخذ زمام المبادرة من البرجوازية العليا ــ الجيروند ــ، فتمكن اليعاقبة من طرح نفسهم حماة للجماهير، وتمكنوا من خلق فجوة بين الجيروند والجماهير، ولم يكتفوا بذلك؛ بل اقنعوا الجماهير أن هدفهم الدفاع عن حقوقهم من استغلال البرجوازية العليا، ومن ثم فأن اليعاقبة حاربوا الجيروند بسلاحهم القديم ــ الشعب ــ الذي استخدموه في بواكير الثورة، ولم يكتفوا بمناوأة النظام الملكي الإقطاعي ورموزه بل باشروا بتحطيم المشروع البرجوازي المناوئ للجماهير من خلال إلغاء القيود الانتخابية، وإدخال البروليتاريا في المؤسستين العسكرية والتشريعية، ومن ثم فأن اليعاقبة قادوا ثورة داخلية ضمن الثورة الفرنسية ناقضت مرتكزاتها تماماً ما توقعه روادها الأوائل .

لكن ما يؤخذ على اليعاقبة أنهم طبقوا سياسة متطرفة لا مدروسة وخاطئة استندت إلى إجراءات إرهابية وتصفية دموية للرموز الفرنسية كافة دون استثناء، بدءاً بالملك ونبلائه، مروراً برجال الدين والجيروند، وانتهاءً باليعاقبة أنفسهم بعد اختلافهم فيما بينهم، مما أودى بشعبية اليعاقبة في النهاية، لاسيما بعد زوال الأسباب والذرائع التي عولوا عليها في دمويتهم، بعد تخلص فرنسا من الأخطار الخارجية والداخلية، كما أن إمكانات وقدرات ورؤى اليعاقبة وأنصارهم من الكادحين ومتوسطي الدخل لم ترق بأي حال إلى ما امتلكته البرجوازية العليا لأمر الذي أنهى فترة الإرهاب وأعاد الأمور إلى نصابها . لكن تمسك البرجوازية بمواقعها ومكاسبها، زاد من وطأة البرجوازية وضررها على الشعب، لاسيما وأنها تبنت إجراءات مناوئة للطبقات الكادحة في الصعد كافة، فاقتصادياً نبذت نظام الاقتصاد الموجه، ورفعت الدعم عن السلع الأساسية، متناسية الأثر المدمر لتلك الإجراءات على السواد الأعظم من الشعب، وسياسياً تبنى البرجوازيون دستوراً يتوافق مع مصالحهم بقدر تناقضه مع تطلعات الشعب، وما فرض شروط مالية على الناخبين، ونبذ مفهوم المساواة المطلقة التي نادت بها شعارات الثورة الأولى إلا رائن بسيطة على ما ذهبنا إليه، ومن ثم هُمشت الجماهير وفقدت أثرها على سياسة البلاد، وكان القمع ديدن السلطة في التعامل معها، وامتدت سلسلة الضرر إلى الجانب الاجتماعي الذي أمسى الجماهير بموجبه مسيرين لتنفيذ أجندة البرجوازيين داخلياً وذائدين عنها خارجياً في حروب لا نهاية لها، وفي خضم ذلك المعترك تنافست أجنحة السلطتين التنفيذية والتشريعية فيما بينها، وتجددت سياسة المؤامرات لتقحم البلاد في فوضى عارمة، ألجأت الشعب الفرنسي وحكومة الإدارة ذاتها إلى البحث عن الاستقرار بأي ثمن، مما قاد إلى انقلاب نابليون الذي اشر فقدان الثورة لمكاسبها، وعودة فرنسا إلى استبداد اشد مما عانته أيام آل بوربون .

هوامش البحث:

(1) Gaetano Salvemini, The French Revolution 1788 – 1892, Translated from the Italian By I. M. Rawson, New York, 1955, P .211–212.

(٢) البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة : جورج كوسي، ، بيروت ٩٨٩ ، ص ٣ .

(3) Eric Hobsbawn, The Age of Revolution, New York, 1996, P. 58 – 60.

( ) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الح رب الباردة، القاهرة ٠٠٠ ، ص ١٩ .

( ) ضريبة كنسية تدَفعَ كإسهامة في دعم مجموعة دينية، وأحيانا كضريبة إلزامية للحكومة، وتحولت من طابع طوعي إلى إلزامي تدُفع من المنتج الزراعي . وسمح لبَعْض الكنائس لتَقييم الأعشار .

http://en.wikipedia.org/wiki/Tithe

( ) حسن جلال، الثورة الفرنسية، القاهرة ٩٢٧ ، ص ٧ .

( ) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٣ ٠ ٤ .

( ) ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث ١٤٥٣ ـ ٨٤٨ ، بنغازي ٩٩٦ ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

( ) ليلى الصباغ، معالم تاريخ أوربا في العصر الحديث، ، دمشق ٩٩٨ ، ص ٤٣ .

( ) أكرم عبد علي، تاريخ أوربا الحديث، عمان ٠١٠ ، ص ١٩ .

(11) Georges Lefebvre, The French Revolution From its origins to 1793, Translated by Elizabeth Moss Evanson, New York, 1962, P. 99–100.

(12) Charles Edward Mallet, The French Revolution, New York, 1893, P. 43.

( ) حسن جلال، الثورة . ، ص ٣ .

(14) Charles Edward Mallet, Op. Cit., P. 5–6.

(15) Richard heath Dabney, The Causes of The French Revolution, New York, 1888, P. 3–4, 15.

(16) For information: James Maccaffrey, History of the Catholic Church from the Renaissance to the French, Vol. I, II, Duplin, 1914.

( ) عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ط ، الرياض، ٩٩٣ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

( ) جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى ، الإسكندرية، بلا، ص ٥٢ ، ٥٥ .

( ) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٠ ، ٨ .

(20) H. Packwood Adams. M.A., The French Revolution, London, 1914, P. 11–14.

(21) R. M. Johnston, The French Revolution, New York, 1910, P. 51.

( ) حسن عودة ابو الهيل، الطبقة الوسطى والصر اع الطبقي في الفكر السياسي الغربي الحديث، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٠٠٨ ، ص ٠٤ ، ٠٥ .

(23) H. Packwood Adams. M.A., Op. Cit., P. 25–27.

( ) عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(25) Richard heath Dabney, Op. Cit., P. 30.

( ) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٤٦ ـ ٥٠ .

( ) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٤ .

(28) Georgi Plekhanov, The Bourgeois Revolution, U.S.A, 2006, P. 13–16.

٩) حسن عودة أبو الهيل، المصدر السابق، ص ٠٠ ، ٠١ .
٠) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٩ .
١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، الإسكندرية ٩٩٢ ، ص ٩٢ .
(32) Edward J. Lowell, The eve of The French Revolution, New York, 1936, P. 83-84.
(33) Richard heath Dabney, Op. Cit., P. 5.
٤) يراجع للمزيد : هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة : د. زينب عصمت راشد و د. احمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة : احمد عزت عبد الكريم، ط ٢ ، القاهرة ٩٦١ ، ص ٩٩ ، ٢٩ .
٥) ول وايريل ديورانت، قصة الحضارة، عصر لويس الرابع عشر، ترجمة : فؤاد اندراوس، مراجعة : علي ادهم، مج ١ ، بيروت، بلا، ص ٠٥ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٣٥ .
٦) هربرت فيشر، المصدر السابق، ص ٢١٨ .
٧) يراجع للمزيد : المصدر نفسه، ص ٠١ ، ٢٠٢ .
٨) ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، مج ١ ، ص ١٢ ، ١٣ .
٩) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق لمعاصر، بغداد ٩٨٧ ، ص ٤ .
٠) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، القاهرة ٩٩٩ ، ص ٨٩ ، ٩١ . الاكليروس : نظام كهنوتي خاص بالكنائس المسيحية ظهر في القرن الثالث الميلادي .
١) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٠٣ ، ٠٤ .
(42) J. A. Symes, The French Revolution 1789-1795, London, 1892, P. 20–21.
(43) J. Mills Whitham, Biographical History Of The French Revolution, New York, 1933, P. 18.
٤) أياد علي الهاشمي، تاريخ أوربا الحديث، عمان ٠١٠ ، ص ٥٣ .
٥) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٦ .
(46) Louis Madelin, The French Revolution, Translated from the French by Gobert frize, New York, 1925, P. 65.
٧) الباستيل سجن أنشئ في فرنسا بين عامي ١٣٧٠ ١٣٨٣ كحصن للدفاع عن باريس ومن ثم سجنا للمعارضين السياسيين والمسجونين الدينيين والمحرضين ضد الدولة . لويس عوض، الثورة الفرنسية، الهرة، بلا، ص ٧ ٩ .
٨) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٩١ ـ ٩٢ .
(49) Shailer Mathews. A. M., The French Revolution A sketch, New York, 1914, P. 141, 148 – 149.
٠) البروليتاريا : مصطلح ماركسي ظهر في القرن التاسع عشر يشير إلى لطبقة التي لا تملك أية وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري العمال ، التي ستحرر المجتمع وتبني الاشتراكية الأممية.

(51) Georges Lefebvre, Op. Cit., P. 127.

٥٢) عمار شاكر محمود الدوري، الأوضاع العامة في فرنسا خلال عهد القنصلية ١٧٩٩ ـ ١٨٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٢، ص ٢٤.

(53) Charles F. Warwick, Robespierre and The French Revolution, New York, 1909, P. 103.

(54) Peter Alekseevich Kropotkin, The Great French Revolution, Translated from the French by N. F. Dkyiukst, London, 1909, P. 163–166.

(55) Eric Hobsbawn, Op. Cit., P. 58.

(56) Shailer Mathews, Op. Cit., P. 137-142.

(57) Louis Madelin, Op. Cit., P. 123 125.

(58) Peter Alekseevich Kropotkin, Op. Cit., P. 170–176, 214–217.

٥٩) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٦٠) فرانسو جورج دريفوس، موسوعة تاريخ أوربا العام. أوربا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ج١، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان الهاشم، بيروت ٩٩٥، ص ص ١٠ ـ ١١.

٦١) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(62) H. Packwood Adams. M.A., Op. Cit., P. 25 – 27.

(63) Nesta Helen Webster, The French Revolution : a study in democracy, London, 1919, P. 7–8.

(64) Eric Hobsbawn, Op. Cit., P. 62–63.

٦٥) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٠.

٦٦) لويس عوض، المصدر السابق، ص ٧٦ ـ ٧٧.

٦٧) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال لدين، المصدر السابق، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(68) Charles Edward Mallet, Op. Cit., P. 6, 14–15.

٦٩) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(71) Peter Alekseevich Kropotkin, Op. Cit., P. 134 136.

٧٢) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩.

(73) Henri Sée, Economic and Social Conditions in France During the Eighteenth Century, translated from french by Edwin H. Zeydel, Kitchener, 2004, P. 14; William A. Smeaton, The Foundation of the Metric System in France in the 1790, United Kingdom, 2004, P. 125 – 127.

(74) Hermann Lieb, The foes of the French Revolution, New York, 1889, P. 113.

٧٥) حسن عودة أبو الهيل، المصدر السابق، ص ١٨.

(76) Hermann Lieb, Op. Cit., P. 113.

(77) Shailer Mathews. Op. Cit., P. 158 - 159.

٧٨) حسن جلال، الثورة . ، ص ١٣٥ ـ ١٣٧ .

٧٩) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٢٠٩ .

٨٠) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(81) Georgi Plekhanov, Op. Cit., P. 13–16.

٨٢) كارفين رايلي، الغرب والعالم . القسم الثاني، ترجمة : أ . عبد الوهاب محمد المسيري و د . هدى عبد الحميد حجازي، مراجعة : أ . فؤاد زكريا، الكويت ١٩٨٦ ، ص ٤٥ .

(83) Hermann Lieb, Op. Cit., P. 135.

٨٤) عبد الرحمن الرافعي، الجمعيات الوطنية صحيفة من النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول، القاهرة ١٩٢٢ ، ص ١ ، ٢ .

٨٥) المصدر نفسه، ص ٢ ، ٣ .

(86) R. M. Johnston, Op. Cit., P. 90 – 91.

(87) A. Aulard, The French Revolution A Political History 1789 – 1804, Translated from the French by Bernard Miall, Vol. I, New York, 1910, P. 173–177.

(88) J. A. Symes, Op. Cit., P. 57.

(89) Gaetano Salvemini, OP. Cit, P. 239.

٩٠) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٩ ، ٢٠ .

٩١) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٦٧ .

٩٢) حسن عودة ابو الهيل، المصدر السابق، ص ١٠١ ، ١٠٢ .

٩٣) كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ٥٢ .

٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٢ .

٩٥) اليعاقبة : جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابي خلال الثورة الفرنسية ، كانوا يؤمنون أنه لا علاج للشر إلا بالشر، وأن العدل لن يتحقق إلا عن طريق الإطاحة برؤوس أعداء الجنس البشري وأنصار الطغيان . سمي اليعاقبة بذلك لأنهم كانوا يجتمعون في كنيسة للرهبان المسيحيين من أتباع المذهب اليعقوبي المعروف في الدين المسيحي . وكان من المفارقات اللافتة للنظر أن يكون اليعاقبة وهم أكبر أحزاب الثورة الفرنسية تطرفا وإيمانا بالعنف وهم يسمدون اسمهم من مذهب مسيحي والديانة المسيحية بشتى مذاهبها لا تؤمن بالعنف ولا تعترف به . وقد مارس اليعاقبة ديكتاتورية واضحة في الجمعية التأسيسية استعملت فيها القوة أو هددت بها في معظم الأحيان . ومن زعمائهم روبسبير ومارا ودانتون . ودخلوا في صراع دموي مع الجيروند " اسم أحد الأقاليم الفرنسية ، الذين يعدون الجمهورية مثلهم الأعلى، وكانوا يحظون بتأييد الريف الفرنسي ومن زعمائهم بريسو وبيزو وفرنيو ورولان . وفي ٢ حزيران ١٧٩٣ بدأت حملة لملاحقة الجيروند وأرسلوا للسجن ومنه إلى المقصلة . وقد وصف عهد اليعاقبة بعهد الإرهاب الذي بدأ في الواقع منذ آب ١٧٩٢ . يراجع لمزيد من التفاصيل : لويس عوض، المصدر السابق، ص ٣٥ ٢٤٦ .

(96) Gaetano Salvemini, Op. Cit., P. 161–162.

(97) H. Morse Stephens, A history of the French Revolution, Vol. II, London, 1901, P. 3–4.

(98) R. M. Johnston, Op. Cit., P .140–142, 148–152.

(99) Allene Gregory, The French Revolution and English Novel, London, 1915, P. 19–21.

(١٠٠) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٩٩ ، ٢٠٧ .

(101) H. Morse Stephens, Op. Cit., P. 19 – 21.

(102) Claude G. Bowers, Pierre Vergniaud Voice of the French Revolution, New York, 1950, P. 190 – 193..

(103) Allene Gregory, Op. Cit., P. 19.

(104) Walter Montgomery, Stories of the French Revolution, Boston, 1893, P. 157.

(١٠٥) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(١٠٦) لويس عوض، المصدر السابق ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(١٠٧) عمار شاكر محمود الدوري، المصدر السابق، ص ٢٨ .

(١٠٨) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(109) R. M. Johnston, Op. Cit., P. 150 – 152.

(١١٠) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٤ .

(111) Anonymous, The French Revolution: sketches of its history, London, 1799, P. 99 – 100.

(112) Hilaire Belloc, The French Revolution, London, 1911, P. 118 – 121.

(113) Louis Madelin, Op. Cit., P. 188.

(١١٤) لويس عوض، المصدر السابق، ص ١٤٥ ـ ١٥٦ .

(115) A. Aulard, Op. Cit., P. 349.

(١١٦) عبد الفتاح أبو علاة وإسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٥٥ .

(١١٧) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٠ ، ١١ .

(118) Hermann Lieb, Op. Cit., P. 140.

(119) Ibid, P. 155 – 158.

(120) Nesta Helen Webster, Op. Cit., P. 182.

(121) Eric Hobsbawn, Op. Cit., P. 66 – 68.

(122) Hilaire Belloc, The lights of the French Revolution, New York, 1915, P. 273–279.

(123) Thomas Carlyle, The French Revolution, Vol. II, London, 1902, P. 22 – 33.

(124) J. A. Symes, Op. Cit., P. 67.

(125) Georges Lefebvre, Op. Cit., P. 223.

(126) Thomas Carlyle, Op. Cit., Vol. II, P. 357 – 358.
(127) Peter Alekseevich Kropotkin, Op. Cit., P. 232.
(128) M. A. Thiers, The History of the French Revolution, Translated from the French by Frederick Hoberl, Vol. II, New York, 1866, P. 3.
(129) Hilaire Belloc, The French…, P. 118–121.
(130) Thomas Carlyle, Op. Cit., Vol. III, P. 2–9.
(131) Shailer Mathews. Op. Cit., P. 198 – 200.
(٣٢) عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
(133) Shailer Mathews. Op. Cit., P. 150.
(134) J. Mills Whitham, Op. Cit., P. 70 - 72.
(٣٥) ميلاد المقرحي، المصدر سابق، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.
(136) M. A. Thiers, Op. Cit., P. 66 – 70.
(137) Georges Lefebvre, Op. Cit., P. 265.
(138) Ernest Belfort Bax, The story of the French Revolution, London, 1892, P. 76.
(139) H. Morse Stephens, Op. Cit., P. 132 – 144.
(140) Charles Edward Mallet, Op. Cit., P. 169 – 171, 176 – 180 .
(141) Charles Downer Hazen, The French Revolution and Napoleon, New York, 1917, P. 182 – 191.
(٤٢) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٠٠ ، ٢٠١.
(143) J. A. Symes, Op. Cit., P. 81 - 82.
(144) M. A. Thiers, Op. Cit., P. 49.
(٤٥) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٥٢.
(٤٦) لويس عوض، المصدر السابق، ص ٦٥.
(147) Ernest Belfort Bax, Op. Cit., P. 63 – 79.
(٤٨) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(149) Georgi Plekhanov, Op. Cit., P. 3.
(150) Charles Downer Hazen, Op. Cit., P. 177.
(151) Charles F. Warwick, Op. Cit., P. 121 - 122.
(152) Heinrich Von Sybel, History of the French Revolution, Translated from German by: Walter C. Perry, Vol. III, London, 1869, P. 22–26; Charles Downer Hazen, Op. Cit., P. 175 – 177; Philip Gibbs, Man and Woman of the French Revolution, London, 1906, P. 362 – 364.
(٥٣) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٥١ ـ ٥٢؛
Heinrich Von Sybel, Op. Cit., P. 67 - 83.

(154) Charles F. Warwick, Op. Cit., P. 329 – 330.
(155) Hilaire Belloc, The French…, P. 131 – 138;
ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٢٩٨ ـ ٣٠١.
(156) Anonymous, Op. Cit., P. 112 – 113.
(157) Hilaire Belloc, The French…, P. 138.
(158) J. A. Symes, Op. Cit., P. 129 - 132.
(159) Philip Gibbs, Op. Cit., P. 366 – 381.
(160) Walter Montgomery, Op. Cit., P. 172 – 175.
(161) Anonymous, Op. Cit., P. 112 – 113.
(162) Allene Gregory, Op. Cit., P. 21.

٦٣) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٤٤٥ ـ ٤٦٤.
٦٤) آمال السبكي، أوربا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة ٩٨٥ ، ص ٤٩ ـ ٥٠.
٦٥) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٨٠ ـ ١٢.
٦٦) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.
٦٧) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣٠٨ ـ ٣١٠.
٦٨) البير سوبول، المصدر السابق، ص ٥٩؛ ٤٦٧ ـ ٤٧٠.
٦٩) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣١٠.
٧٠) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٣١.
٧١) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
٧٢) عبد العزيز سليمان وار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٥ ـ ٣٩٦.

(173) Shailer Mathews, Op. Cit., P.324.
(174) Ernest Hamel, Histoire de la République Française sous le directoire et sous le consulat, Brumaire an IV (Novembre 1795) Floréal an XII (Mai 1804), Paris, 1885, P.100 – 120.

٧٥) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(176) Shailer Mathews, Op. Cit., P.302 – 304, 324.

٧٧) عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٣٥٩.
٧٨) جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣١٠.
٧٩) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، لمصدر السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.
٨٠) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ٣٢٤.
٨١) للمزيد، راجع : حسن جلال، حياة نابليون، ، القاهرة، بلا، ص ٢٤٥ ـ ٣٥٥.

(182) For More Information : Shailer Mathews, Op. Cit., P.392 – 430.

٨٣) حسن جلال، حياة . ، ص ٣٩١.

المصادر:

أولاً. المصادر باللغة الانكليزية:

1. A. Aulard, The French Revolution A Political History 1789 – 1804, Translated from the French by Bernard Miall, Vol. I, New York, 1910.
2. Allene Gregory, The French Revolution and English Novel, London, 1915.
3. Anonymous, The French Revolution: sketches of its history, London, 1799.
4. Charles Downer Hazen, The French Revolution and Napoleon, New York, 1917.
5. Charles Edward Mallet, The French Revolution, New York, 1893.
6. Charles F. Warwick, Robespierre and The French Revolution, New York, 1909.
7. Claude G. Bowers, Pierre Vergniaud Voice of the French Revolution, New York, 1950.
8. Edward J. Lowell, The eve of The French Revolution, New York, 1936.
9. Eric Hobsbawn, The Age of Revolution, New York, 1996.
10. Ernest Belfort Bax, The story of the French Revolution, London, 1892.
11. Gaetano Salvemini, The French Revolution 1788 – 1892, Translated from the Italian By I. M. Rawson, New York, 1955.
12. Georgi Plekhanov, The Bourgeois Revolution, U.S.A, 2006.
13. Georges Lefebvre, The French Revolution From its origins to 1793, Translated by Elizabeth Moss Evanson, New York, 1962.
14. Hilaire Belloc, The French Revolution, London, 1911.
15. Hilaire Belloc, The lights of the French Revolution, New York, 1915.

16. Henri Sée, Economic and Social Conditions in France During the Eighteenth Century, translated from french by Edwin H. Zeydel, Kitchener, 2004.

17. Heinrich Von Sybel, History of the French Revolution, Translated from German by Walter C. Perry, Vol. III, London, 1869.

18. Hermann Lieb, The foes of the French Revolution, New York, 1889.

19. H. Morse Stephens, A history of the French Revolution, Vol. II, London, 1901.

20. H. Packwood Adams. M.A., The French Revolution, London, 1914.

21. James Maccaffrey, History of the Catholic Church from the Renaissance to the French Revolution, Vol. I, II, Duplin, 1914.

22. J. A. Symes, The French Revolution 1789 - 1795, London, 1892.

23. J. Mills Whitham, Biographical History of The French Revolution, New York, 1933.

24. Louis Madelin, The French Revolution, Translated from the French by Gobert frize, New York, 1925.

25. M. A. Thiers, The History of the French Revolution, Translated from the French by Frederick Hoberl, Vol. II, New York, 1866.

26. Nesta Helen Webster, The French Revolution : a study in democracy, London, 1919.

27. Peter Alekseevich Kropotkin, The great French Revolution, Translated from the French by N. F. Dkyiukst, London, 1909.

28. Philip Gibbs, Man and Wman of the French Revolution, London, 1906.

29. Richard heath Dabney, The Causes of The French Revolution, New York, 1888.

30. R. M. Johnston, The French Revolution, New York, 1910.

31. Shailer Mathews. A. M., The French Revolution A sketch, New York, 1914.

32.Thomas Carlyle, The French Revolution, Vol. II, London, 1902.

33.Walter Montgomery, Stories of the French Revolution, Boston, 1893.

34.William A. Smeaton, The Foundation of the Metric System in France in the 1790, United Kingdom, 2004.

ثانياً. المصادر الفرنسية:

1. Ernest Hamel, Histoire de la République Française sous le directoire et sous le consulat, Brumaire an IV (Novembre 1795) Floréal an XII (Mai 1804), Paris, 1885.

ثالثاً . المصادر العربية والمعربة :

١ . البير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة : جورج كوسي، ، بيروت ١٩٨٩ .

٢ . أمال السبكي، أوربا في القرن التاسع عشر فرنسا في مئة عام، جدة ١٩٨٥ .

٣ . جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى، ج ٢، الإسكندرية، بلا .

٤ . حسن جلال، الثورة الفرنسية، القاهرة ١٩٢٧ .

٥ . حسن عودة أبو الهيل، الطبقة الوسطى والصراع الطبقي في الفكر السياسي الغربي الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٨ .

٦ . شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، القاهرة ٢٠٠٠ .

٧ . عبد الرحمن الرافعي، الجمعيات الوطنية صحيفة من النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول، القاهرة ١٩٢٢ .

٨ . عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، القاهرة ١٩٩٩ .

٩ . عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ط ٣، الرياض ١٩٩٣ .

١٠. عمار شاكر محمود الدوري، الأوضاع العامة في فرنسا خلال عهد القنصلية ١٧٩٩ ــ ١٨٠٤، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية ٢٠١٢.
١١. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٢.
١٢. فرانسو جورج دريفوس، موسوعة تاريخ أوربا العام. أوربا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ج١، ترجمة: حسين حيدر، مراجعة: أنطوان الهاشم، بيروت ١٩٩٥.
١٣. كارفين رايلي، الغرب والعالم ــ القسم الثاني، ج١ ترجمة: د. عبد الوهاب محمد المسيري و د. هدى عبد الحميد حجازي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، الكويت ١٩٨٦.
١٤. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد ١٩٨٧.
١٥. لويس عوض، الثورة الفرنسية، القاهرة، بلا.
١٦. ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث ١٤٥٣ ـ ١٨٤٨، بنغازي ١٩٩٦.
١٧. هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: د. زينب عصمت راشد ود. احمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة: احمد عزت عبد الكريم، ج٢، القاهرة ١٩٦١.
١٨. ول وايريل ديورانت، قصة الحضارة. عصر لويس الرابع عشر، ترجمة: فؤاد اندراوس، مراجعة: علي ادهم، ج١٠، بيروت، بلا.